آراء

شعب غير ضروري

ياسل طلوزي

ما إن حطّت برقية وزارة الخارجية الأميركية على مكاتب سفارتها في كازاخستان، تطلب سرعة مغادرة الموظفين «غير الضروريين» الأراضي الكازاخية، حتى اندلعت بلبلة بين موظفي السفارة ناجمة عن بروز سؤال وجودي اعتمل في نفوسهم: من هو الموظف الضروري، ومن الذي يستطيع تحديد «ضرورته»؟ في البداية، كانت أمنية مشتركة بين الموظفين، إذ كان كلّ واحد منهم يمنّي النفس أن يكون من «غير الضروريين» على قاعدة «ربّ ضارة نافعة»، ومن يقع عليه الاختيار سيضمن أن ينجو بجلده من موتٍ عبثيّ جرّاء الأحداث الدموية الجارية هناك، فما قيمة أن يدفع المرء حياته ثمناً لقضيةٍ لا يتبنّاها أساساً، وليس معنيّاً بمن يحسم المعارك لصالحه: الشعب الغاضب من الحكومة إثر رفع أسعار الغاز أم الحكومة التي تجهد لإخضاع الشعب وإجهاض ثورته. سرعان ما تبدّدت هذه الأمنيات لاحقاً، عندما بدأ «السؤال الوجودي» يتشعّب داخل الذات: «هب أنّ الاختيار وقع عليّ... ذلك يعني أنّني موظفٌ غير ضروري، فائض عن الحاجة، وجودي وعدمه سيّان، ولن يُتاح لي أن أتنعّم بذلك الزهو الذي يظهر على وجوه الموظفين الضروريين الذين لا غنى عن وجودهم. ربما أنجو، لكن بالتأكيد لن أكون سعيداً بهذه النجاة، سيما عندما تحملني طائرات الإخلاء كحمولة زائدة إلى بلدي، وسأكون حرجاً وأنا أحتلّ مقعداً في الطائرة ربما كان الأولى به الموظفون الضروريون، الذين لا تتطابق عودتهم مع عودتي، فأولئك، على الأغلب، سيحظون بدلال بالغ، وسيكون بانتظارهم في المطار مسؤولون وجنرالات، على خلافي أنا الذي لن ينتبه أحدٌ لي، ولا حتى مكانس عمال النظافة». عند هذا السؤال الوجودي إن استيقظ، ستنقلب المعادلة تماماً، وسيتمنّى بعض موظفي السفارة لو يقع عليهم خيار البقاء، على رأس العمل، حتى لو كان الثمن رصاصة كازاخية طائشة، تستقرّ في رؤوسهم؛ فللضرورة أحكام، وعلى من يطلبها أن يكون مستعدّاً لدفع ثمنها. ذلك ما يحدث في بلاد تحترم «الضرورة» وتعلي قيمتها، لكن على ضفافٍ جافة أخرى، نجد أن مصطلح «الضرورة» يغيب تماماً في المخاطبات الدبلوماسية بين وزارات الخارجية والسفارات. إذ نادراً ما ترد عبارة «الموظفين الضروريين»، أو «غير الضروريين»؛ لأنّ السؤال الوجودي نفسه المتصل بالمصطلح ليس مطروحاً على الذات العربية جرّاء الطمس والقمع والتهميش. لا أحد يسأل نفسه هنا: هل أنا موظف ضروري، أو حتى «إنسان ضروري»، فالذات معدومة في مواجهة السلطة وأدواتها، وما يتحقق من الضرورة يعدّ ترفاً، أو هبة ليست من حقّ الموهوب أصلاً، بل حتى الوجود الذاتي نفسه مشكوك فيه، وثمّة من يدحض أسئلة ديكارت كلها، فمن يفكّر هو غير موجود، ومن يطلب الحرية غير مولود بعد، وتنعدم حريتك عندما تبدأ حرية السلطة، ولعلّ شهادة الوفاة هي الإثبات الوحيد للوجود، لأنّ الموت، بكلّ صنوفه، بدءاً من موت الحواس، إلى موت الطموح، هو المطلوب للمواطن العربي، أما الحياة فتهمةٌ يطارد صاحبها من المهد إلى اللحد.

عموماً، ماذا لو استهوت رسالة وزارة الخارجية الأميركية الموجهة إلى سفارتها في كازاخستان، طاغية عربياً فقرّر أن يصدر مرسوماً يتم بموجبه استخدام هذا المصطلح في «محميّته غير الطبيعية» ليصبح قيد التداول؟ لنفترض أنّ ذلك حدث، فوردت رسالةٌ مماثلةٌ إلى إحدى السفارات العربية في كازاخستان تطلب مغادرة جميع الموظفين غير الضروريين أرض البلد؟ أراهن أنّ جميع سيحمل أمتعته على عجل، من السفير إلى المراسل، ويهرع مغادراً أرض السفارة. ولو استطال الأمر ليشمل موظفي البلد برمتهم، في القطاعين العام والخاص، فسيفعلون الشيء ذاته، لأنّ ثمّة في اللاوعي الجمعي مفهوما مستقرا من «الضرورة» الإنسان والمواطن.

عموماً، ربما يقرّر الرئيس العربي ذلك. غير أنّه حتماً لن يلجأ ذات يوم إلى توجيه تعميم جمعيّ للشعب، يطلب فيه مغادرة «المواطنين غير الضروريين» أرض البلد؛ لأنّه لن يجد بعد ذلك شعباً يحكمه.

في استعادة الحلم العربي

محمد أبو رمان

ليس من المفيد هنا أن نصنّف الناس إلى ملائكة وشياطين، أو نتلاوم، ونخضع لعقلية التصنيف والاستقطاب، سواء في تونس أو في مصر أو حتى في سورية أو في السودان، الجزائر وهكذا... إلخ، فهنالك قاعدة جوهرية أنّ الديمقراطية أفضل من الاستبداد والسلطوية، وأنّ الطريق إلى المستقبل لا يمرّ إلّا عبر شعوبٍ تمتلك الحرية ومتحرّرة، لكن من هو الديمقراطي ومن السبب في ما آلت إليه الأمور فهي مسألة أخرى، والأهم من ذلك كلّه أن نسأل سؤالاً معمقاً بعد 11 عاماً على الربيع العربي: لماذا فشلنا؟ ولم تكتمل طموحاتنا وأحلامنا؟ والقصود هنا البحث عن الأسباب البنيوية، فعلاً، الجذور والأخطاء أو الاختلالات الاستراتيجية، لعلّ ذلك يرشدنا إلى طريق صلّلناه منذ قرون طويلة! قرون؟ نعم دعونا لا ننسى ذلك، فنحن منذ مرحلة مبكّرة، أي لحظة الفتنة الكبرى، لم نعرف طريقاً إلى الحرية السياسية، ولم تشهد الأمة العربية تطويراً أو إعادة إنتاج لمفاهيم وقيم تقوم على تحريم الاستبداد والسلطوية وتجريمهما، بل، في أحيان كثيرة، وفي كتب الفقه والتراث الإسلامي، وفي الفلسفة السياسية وغيرها، النظرية التي سادت وانتشرت والثقافة التي هيمنت علينا هي ثقافة القبول بالاستبداد وسلطة المتغلّب وحكم القوي، وتفضيل الأمن والاستقرار والوحدة على الحرية، والشوكة على أهل الحلّ والعقد والعصبية على دعوات التغيير السلمية. وبالتالي، لم تتعزّز ثقافة مجتمعية حقوقية وسياسية تقوم على مراجعة جديّة لهذا التراث السياسي والميراث الشعوري.

كانت لحظة الربيع العربي إيذاناً بميلادٍ جديد لثقافة مختلفةٍ وجيل ثوري امتلك أسلحة «السوشيال ميديا»، التي كانت أقوى من العصي والهراوات والمعتقلات والدبابات، وهدم جداراً تاريخياً ورمزياً أهم بكثير من جدار برلين، بل من سور الصين العظيم، وهو جدار الخوف، وكسر نظريات أكثر تجذّراً من نظريات الجاذبية، وهي نظريات الاستثناء العربي من الديمقراطية، التي استسلم لها كثيرون ووظفها الحكام كحلّ تلك اللحظة الإشراقية النورانية في تاريخنا ذوت بعد أعوام قليلة، ولم نحافظ عليها، وعادت النظريات والجدران والثقافات القديمة تتشكّل بصور تمويهية جديدة، وهذا هو السؤال الذي علينا أن نكرّره ونفكّر فيه ملياً، لماذا فشلنا في الحرب، بعدما نجحنا في معركة صعبة وحاسمة مع الاستبداد في الجولة الأولى؟

أين هو رأس الأفعى وأين هو ذيلها في الحالة العربية؟ فقد سقط الدكتاتوريون والمستبدّون وهزم الناس مخاوفهم وخرجوا إلى الشوارع، وما تزال سياسات الشارع (على حد تعبير أصف بيات) هي التي تحكم الجيل الشاب الجديد، لكن هل فعلاً الزعماء هم رأس الأفعى، أم بنى الاستبداد المجتمعية والسياسية هي الرأس والحكّام هم الذيل؟ هل من الأجدى بالفعل اليوم أن نراجع مقاربات التحول الديمقراطي ومدارسه والتجارب العالمية، ونعيد قراءة التجربة العربية لاجتراح النظرية الخاصة بالعالم والمجتمعات العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لحظة الربيع العربي لم تنتهِ، في أسبابها وشروطها حتى وإن كانت نتائجها مخيبة وكارثية في أحيان كثيرة، وفي ضوء أنّ مدارس فكرية عربية كثيرة لم تعد تمتلك اليوم جواباً على أسئلة الواقع!

ربط هوبز بوم، مثلاً، التطور الديمقراطي الغربي بالتحولات الاقتصادية الكبرى، والدخول إلى عصر الصناعة والحراك الاجتماعي الذي أدّى إلى ولادة مصالح جديدة على حساب المصالح السابقة، وهي حالةٌ تمكن معاينتها بصورة مختلفة في العالم العربي، من خلال دور الطبقة الوسطى والشباب المعولم والمثقف، لكن العملية لم تستمر إلى النهاية المطلوبة؛ لأنّ القوى السياسية التي تشكلت في مرحلة الاستبداد، وكانت تمثل المعارضة هي التي قادت المرحلة الجديدة، وربما بمفاهيم قديمة، ولأنّ فشل الدولة في بناء المشروعات التنموية التي تقوم على الاعتراف بالتعدّدية في إطار مصالح مشتركة، واستبدال ذلك بتذويب الجميع بهوية معينة، أدّى إلى صعود الهويات الفرعية الأولية وانفجارها بمجرد انهيار النظام البوليسي؟!

ثمّة فرضيات وأفكار عديدة تحتاج إلى الاختبار، بما يساعد فعلاً على فهم: أين أخطأنا وما البديل؟ وهو الخيار الوحيد إذا أردنا استعادة الحلم.

العالم سنة ثالثة كورونا

هالك ونوس

كما في كلّ مرة يظهر فيها وباءٌ أو تقع مصيبة تطاول أبناء الكوكب، وضع فيروس كورونا الذي ظهر قبل سنتين، وانتشر كما النار في الهشيم، العالم أمام نفسه وأجبره أن يستكين قليلاً من أجل التفكير بعقل بارد، ليرى ما الذي عليه فعله إزاء عدوٍّ مجهري بدا هزيل البنية، لكنه من القوة إلى درجة أنه شكّل تهديداً جدّياً لوجود البشرية، وما زال يشكّل. تفكيرٌ عقل باردٍ عكّرته ثرثرةٌ وصخب وتسطيح للأفكار، كانت تخرج هنا وهناك لتجعل التخبّط سمة العمل، في ظل التحدّي الوجودي الذي فرضته هذه المشكلة. ومع ولوج العالم سنته الثالثة من المعاناة مع كورونا ومتحوّراته التي تظهر كل فترة، كان واضحاً أن الجهد الذي بذلته الدول التي تنطعت لمواجهة الفيروس انحصر في التركيز على التخلص منه، من دون بعض موظفي خيار البقاء، على رأس العمل، حتى لو كان الثمن رصاصة كازاخية طائشة، تستقرّ في رؤوسهم؛ فللضرورة أحكام، وعلى من يطلبها أن يكون مستعدّاً لدفع ثمنها. ذلك ما يحدث في بلاد تحترم «الضرورة» وتعلي قيمتها، لكن على ضفافٍ جافة أخرى، نجد أن مصطلح «الضرورة» يغيب تماماً في المخاطبات الدبلوماسية بين وزارات الخارجية والسفارات. إذ نادراً ما ترد عبارة «الموظفين الضروريين»، أو «غير الضروريين»؛ لأنّ السؤال الوجودي نفسه المتصل بالمصطلح ليس مطروحاً على الذات العربية جرّاء الطمس والقمع والتهميش. لا أحد يسأل نفسه هنا: هل أنا موظف ضروري، أو حتى «إنسان ضروري»، فالذات معدومة في مواجهة السلطة وأدواتها، وما يتحقق من الضرورة يعدّ ترفاً، أو هبة ليست من حقّ الموهوب أصلاً، بل حتى الوجود الذاتي نفسه مشكوك فيه، وثمّة من يدحض أسئلة ديكارت كلها، فمن يفكّر هو غير موجود، ومن يطلب الحرية غير مولود بعد، وتنعدم حريتك عندما تبدأ حرية السلطة، ولعلّ شهادة الوفاة هي الإثبات الوحيد للوجود، لأنّ الموت، بكلّ صنوفه، بدءاً من موت الحواس، إلى موت الطموح، هو المطلوب للمواطن العربي، أما الحياة فتهمةٌ يطارد صاحبها من المهد إلى اللحد.

عموماً، ماذا لو استهوت رسالة وزارة الخارجية الأميركية الموجهة إلى سفارتها في كازاخستان، طاغية عربياً فقرّر أن يصدر مرسوماً يتم بموجبه استخدام هذا المصطلح في «محميّته غير الطبيعية» ليصبح قيد التداول؟ لنفترض أنّ ذلك حدث، فوردت رسالةٌ مماثلةٌ إلى إحدى السفارات العربية في كازاخستان تطلب مغادرة جميع الموظفين غير الضروريين أرض البلد؟ أراهن أنّ جميع سيحمل أمتعته على عجل، من السفير إلى المراسل، ويهرع مغادراً أرض السفارة. ولو استطال الأمر ليشمل موظفي البلد برمتهم، في القطاعين العام والخاص، فسيفعلون الشيء ذاته، لأنّ ثمّة في اللاوعي الجمعي مفهوما مستقرا من «الضرورة» الإنسان والمواطن.

عموماً، ربما يقرّر الرئيس العربي ذلك. غير أنّه حتماً لن يلجأ ذات يوم إلى توجيه تعميم جمعيّ للشعب، يطلب فيه مغادرة «المواطنين غير الضروريين» أرض البلد؛ لأنّه لن يجد بعد ذلك شعباً يحكمه.

في استعادة الحلم العربي

محمد أبو رمان

ليس من المفيد هنا أن نصنّف الناس إلى ملائكة وشياطين، أو نتلاوم، ونخضع لعقلية التصنيف والاستقطاب، سواء في تونس أو في مصر أو حتى في سورية أو في السودان، الجزائر وهكذا... إلخ، فهنالك قاعدة جوهرية أنّ الديمقراطية أفضل من الاستبداد والسلطوية، وأنّ الطريق إلى المستقبل لا يمرّ إلّا عبر شعوبٍ تمتلك الحرية ومتحرّرة، لكن من هو الديمقراطي ومن السبب في ما آلت إليه الأمور فهي مسألة أخرى، والأهم من ذلك كلّه أن نسأل سؤالاً معمقاً بعد 11 عاماً على الربيع العربي: لماذا فشلنا؟ ولم تكتمل طموحاتنا وأحلامنا؟ والقصود هنا البحث عن الأسباب البنيوية، فعلاً، الجذور والأخطاء أو الاختلالات الاستراتيجية، لعلّ ذلك يرشدنا إلى طريق صلّلناه منذ قرون طويلة! قرون؟ نعم دعونا لا ننسى ذلك، فنحن منذ مرحلة مبكّرة، أي لحظة الفتنة الكبرى، لم نعرف طريقاً إلى الحرية السياسية، ولم تشهد الأمة العربية تطويراً أو إعادة إنتاج لمفاهيم وقيم تقوم على تحريم الاستبداد والسلطوية وتجريمهما، بل، في أحيان كثيرة، وفي كتب الفقه والتراث الإسلامي، وفي الفلسفة السياسية وغيرها، النظرية التي سادت وانتشرت والثقافة التي هيمنت علينا هي ثقافة القبول بالاستبداد وسلطة المتغلّب وحكم القوي، وتفضيل الأمن والاستقرار والوحدة على الحرية، والشوكة على أهل الحلّ والعقد والعصبية على دعوات التغيير السلمية. وبالتالي، لم تتعزّز ثقافة مجتمعية حقوقية وسياسية تقوم على مراجعة جديّة لهذا التراث السياسي والميراث الشعوري.

كانت لحظة الربيع العربي إيذاناً بميلادٍ جديد لثقافة مختلفةٍ وجيل ثوري امتلك أسلحة «السوشيال ميديا»، التي كانت أقوى من العصي والهراوات والمعتقلات والدبابات، وهدم جداراً تاريخياً ورمزياً أهم بكثير من جدار برلين، بل من سور الصين العظيم، وهو جدار الخوف، وكسر نظريات أكثر تجذّراً من نظريات الجاذبية، وهي نظريات الاستثناء العربي من الديمقراطية، التي استسلم لها كثيرون ووظفها الحكام كحلّ تلك اللحظة الإشراقية النورانية في تاريخنا ذوت بعد أعوام قليلة، ولم نحافظ عليها، وعادت النظريات والجدران والثقافات القديمة تتشكّل بصور تمويهية جديدة، وهذا هو السؤال الذي علينا أن نكرّره ونفكّر فيه ملياً، لماذا فشلنا في الحرب، بعدما نجحنا في معركة صعبة وحاسمة مع الاستبداد في الجولة الأولى؟

أين هو رأس الأفعى وأين هو ذيلها في الحالة العربية؟ فقد سقط الدكتاتوريون والمستبدّون وهزم الناس مخاوفهم وخرجوا إلى الشوارع، وما تزال سياسات الشارع (على حد تعبير أصف بيات) هي التي تحكم الجيل الشاب الجديد، لكن هل فعلاً الزعماء هم رأس الأفعى، أم بنى الاستبداد المجتمعية والسياسية هي الرأس والحكّام هم الذيل؟ هل من الأجدى بالفعل اليوم أن نراجع مقاربات التحول الديمقراطي ومدارسه والتجارب العالمية، ونعيد قراءة التجربة العربية لاجتراح النظرية الخاصة بالعالم والمجتمعات العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لحظة الربيع العربي لم تنتهِ، في أسبابها وشروطها حتى وإن كانت نتائجها مخيبة وكارثية في أحيان كثيرة، وفي ضوء أنّ مدارس فكرية عربية كثيرة لم تعد تمتلك اليوم جواباً على أسئلة الواقع!

ربط هوبز بوم، مثلاً، التطور الديمقراطي الغربي بالتحولات الاقتصادية الكبرى، والدخول إلى عصر الصناعة والحراك الاجتماعي الذي أدّى إلى ولادة مصالح جديدة على حساب المصالح السابقة، وهي حالةٌ تمكن معاينتها بصورة مختلفة في العالم العربي، من خلال دور الطبقة الوسطى والشباب المعولم والمثقف، لكن العملية لم تستمر إلى النهاية المطلوبة؛ لأنّ القوى السياسية التي تشكلت في مرحلة الاستبداد، وكانت تمثل المعارضة هي التي قادت المرحلة الجديدة، وربما بمفاهيم قديمة، ولأنّ فشل الدولة في بناء المشروعات التنموية التي تقوم على الاعتراف بالتعدّدية في إطار مصالح مشتركة، واستبدال ذلك بتذويب الجميع بهوية معينة، أدّى إلى صعود الهويات الفرعية الأولية وانفجارها بمجرد انهيار النظام البوليسي؟!

ثمّة فرضيات وأفكار عديدة تحتاج إلى الاختبار، بما يساعد فعلاً على فهم: أين أخطأنا وما البديل؟ وهو الخيار الوحيد إذا أردنا استعادة الحلم.

العالم سنة ثالثة كورونا

هالك ونوس

كما في كلّ مرة يظهر فيها وباءٌ أو تقع مصيبة تطاول أبناء الكوكب، وضع فيروس كورونا الذي ظهر قبل سنتين، وانتشر كما النار في الهشيم، العالم أمام نفسه وأجبره أن يستكين قليلاً من أجل التفكير بعقل بارد، ليرى ما الذي عليه فعله إزاء عدوٍّ مجهري بدا هزيل البنية، لكنه من القوة إلى درجة أنه شكّل تهديداً جدّياً لوجود البشرية، وما زال يشكّل. تفكيرٌ عقل باردٍ عكّرته ثرثرةٌ وصخب وتسطيح للأفكار، كانت تخرج هنا وهناك لتجعل التخبّط سمة العمل، في ظل التحدّي الوجودي الذي فرضته هذه المشكلة. ومع ولوج العالم سنته الثالثة من المعاناة مع كورونا ومتحوّراته التي تظهر كل فترة، كان واضحاً أن الجهد الذي بذلته الدول التي تنطعت لمواجهة الفيروس انحصر في التركيز على التخلص منه، من دون بعض موظفي خيار البقاء، على رأس العمل، حتى لو كان الثمن رصاصة كازاخية طائشة، تستقرّ في رؤوسهم؛ فللضرورة أحكام، وعلى من يطلبها أن يكون مستعدّاً لدفع ثمنها. ذلك ما يحدث في بلاد تحترم «الضرورة» وتعلي قيمتها، لكن على ضفافٍ جافة أخرى، نجد أن مصطلح «الضرورة» يغيب تماماً في المخاطبات الدبلوماسية بين وزارات الخارجية والسفارات. إذ نادراً ما ترد عبارة «الموظفين الضروريين»، أو «غير الضروريين»؛ لأنّ السؤال الوجودي نفسه المتصل بالمصطلح ليس مطروحاً على الذات العربية جرّاء الطمس والقمع والتهميش. لا أحد يسأل نفسه هنا: هل أنا موظف ضروري، أو حتى «إنسان ضروري»، فالذات معدومة في مواجهة السلطة وأدواتها، وما يتحقق من الضرورة يعدّ ترفاً، أو هبة ليست من حقّ الموهوب أصلاً، بل حتى الوجود الذاتي نفسه مشكوك فيه، وثمّة من يدحض أسئلة ديكارت كلها، فمن يفكّر هو غير موجود، ومن يطلب الحرية غير مولود بعد، وتنعدم حريتك عندما تبدأ حرية السلطة، ولعلّ شهادة الوفاة هي الإثبات الوحيد للوجود، لأنّ الموت، بكلّ صنوفه، بدءاً من موت الحواس، إلى موت الطموح، هو المطلوب للمواطن العربي، أما الحياة فتهمةٌ يطارد صاحبها من المهد إلى اللحد.

عموماً، ماذا لو استهوت رسالة وزارة الخارجية الأميركية الموجهة إلى سفارتها في كازاخستان، طاغية عربياً فقرّر أن يصدر مرسوماً يتم بموجبه استخدام هذا المصطلح في «محميّته غير الطبيعية» ليصبح قيد التداول؟ لنفترض أنّ ذلك حدث، فوردت رسالةٌ مماثلةٌ إلى إحدى السفارات العربية في كازاخستان تطلب مغادرة جميع الموظفين غير الضروريين أرض البلد؟ أراهن أنّ جميع سيحمل أمتعته على عجل، من السفير إلى المراسل، ويهرع مغادراً أرض السفارة. ولو استطال الأمر ليشمل موظفي البلد برمتهم، في القطاعين العام والخاص، فسيفعلون الشيء ذاته، لأنّ ثمّة في اللاوعي الجمعي مفهوما مستقرا من «الضرورة» الإنسان والمواطن.

عموماً، ربما يقرّر الرئيس العربي ذلك. غير أنّه حتماً لن يلجأ ذات يوم إلى توجيه تعميم جمعيّ للشعب، يطلب فيه مغادرة «المواطنين غير الضروريين» أرض البلد؛ لأنّه لن يجد بعد ذلك شعباً يحكمه.

الانفجار القادم في مصر

خليل العناني

وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر إلى مستوى غير مسبوق من التأزم والتعقيد إلى الدرجة التي جعلت كاتباً وباحثاً مرموقاً متخصصاً في الشأن المصري، هو الأميركي روبرت سبرينغبورغ، يصف مصر تحت حكم الجنرال عبد الفتاح السيسي، في دراسة له نُشرت قبل أيام، بالدولة المتسوّلة. فحسبه، أصبحت مصر تعيش، في الأساس، على المعونات والقروض الخارجية، سواء من حلفائها الإقليميين أو الدوليين، وذلك حتى وصلت ديونها الخارجية إلى معدلات غير مسبوقة تقدّر بحوالي 137 مليار دولار. أما اللافت في الأمر، فهو إشارة سبرينغبورغ إلى أن الوضع في مصر لا يمكن أن يستمر بهذه الطريقة، وإلا ستجد مصر نفسها أمام سيناريو قاتم أشبه بما يجري في لبنان حالياً لناحية الانهيار الاقتصادي ونقص السيولة المالية الكافية لتشغيل الاقتصاد وتراجع الإنفاق الحكومي، وما قد يترتب على ذلك من توترات اجتماعية. باختصار، قد تصل مصر إلى مرحلة الإفلاس المالي والاقتصادي خلال شهور، والحل الوحيد أمام السيسي لمواجهة ذلك مزيد من الاقتراض الأجنبي، وهو مجرد مؤقت.

يتزامن حديث سبرينغبورغ مع عدة مؤشرات أخرى حدثت في مدار الأسابيع الماضية، تعطي انطباعاً بأن مصر تنتظر مخاضاً صعباً خلال الشهور المقبلة. من ذلك مثلاً ما يتردّد عن وجود عجز في السيولة المالية لدى البنوك المصرية، وهو ما يؤثر على القدرة الاستيرادية للشركات ورجال الأعمال في بلدٍ يعتمد، في معظم احتياجاته الأساسية، على الواردات، والتي وصلت العام الماضي إلى ما قيمته 61 مليار دولار، وهو ضعف حجم الصادرات التي وصلت قيمتها إلى نحو 29,7 مليار دولار، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التي نُشرت منتصف الشهر الماضي (ديسمبر/كانون الأول). ولذلك، أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة من الشروط، من أجل منح سيولة طارئة للبنوك، أهمها أن يقتصر ذلك على البنوك ذات الملاءة المالية، مقابل ضمانات كافية، أهمها أن يكون سعر العائد المطبق أعلى من متوسط أسعار الإقراض السائدة في السوق، وأن يكون هذا التمويل قصير الأجل. ولعل أسباب ذلك الإجراء الذي اتخذه البنك المركزي هو الشعور بأن ثمّة أزمة مالية واقتصادية تلوح في الأفق، بسبب سياسات الاقتراض الخارجي التي يتبعها نظام السيسي بشراهةٍ غير مسبوقة، من أجل الإنفاق على مشاريعه الكبرى.

ويبدو أنّه ستكون لمسألة نقص السيولة لدى البنوك، والتي قد تصل، في مرحلة لاحقة، إلى مؤسسات الدولة ووزاراتها، تداعيات في ما يتعلق بالقدرة على دفع الأجور والرواتب والعلاوات للموظفين. وقد تابعنا على مدار الأيام الماضية احتجاجات نادرة داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) على تأخر صرف الحوافز والعلاوات منذ عام 2014. ولأول مرة نرى تجمعات واحتجاجات رافضة لاستمرار الوضع على ما هو عليه، من اقرب الشرائح الداعمة والمساندة للنظام الحالي، أو ما يعرفون تقليدياً بـ«حزب الكنبة». ومن غير المستبعد أن تتسع رقعة الاحتجاجات، كي تصل إلى فئات وقطاعات أخرى أكثر احتياجاً من الناحيتين، الاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت نفسه، تساهم سياسات الهدم والبناء العشوائية التي يقوم بها حلفاء السيسي والمنتفعون من سياساته الاقتصادية، في سكب مزيد من الزيت على النار، وزيادة نسبة الغضب والاحتقان والاغتراب لدى فئات كانت، في وقت من الأوقات، من أشدّ داعمي السيسي ونظامه، فعمليات الإخلاء وهدم المنازل القسري لم تعد مجرّد سياسة طارئة تجرى على هوامش البلاد كما حدث، ولا يزال، في مناطق شبه جزيرة سيناء، وإنما وصل الأمر إلى المناطق الحضرية وفي قلب العاصمة المصرية، مثلما يحدث حالياً في أحياء مدينة نصر (الحيان السادس والسابع)، وقد شاهدنا رفض الأهالي هذا الأمر واحتجاجهم عليه، عبر مقاطع فيديو، كان يتفاوض خلالها مسؤولو الدولة مع سكان تلك المناطق الذين يرفضون ترك منازلهم.

إذا وضعنا هذه المشاهد إلى جنب بعضها بعضاً، تكتمل لدينا صورة قاتمة لدولة مهلهلة، ونظام شرس سياسياً وأمنياً، ولكنه عاجز اقتصادياً واجتماعياً عن الوفاء باحتياجات مواطنيه الأساسية. في الوقت نفسه، ثمّة تراجع لا تخطئه العين في الكتل المؤيدة للنظام، والتي ساندته طوال السنوات التالية مباشرة للانقلاب، ولكنها بدأت تنفضّ عنه، أخيراً، نتيجة سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتراجعها. لم تقم ثورة يناير بين عشية وضحاها، لكنها كانت أشبه بنهر تجمّعت زُحَّاته ومياهه من مظالم اقتصادية واجتماعية وماس سياسية وإنسانية، أدّت، في النهاية، إلى الانفجار والخروج الكبير للمصريين من مختلف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية. لذلك، بعد مرور تسع سنوات عجاف على انقلاب الثالث من يوليو (2013)، لم يعد السؤال هو: هل ستنفجر الأوضاع في مصر أم لا، لكن متى سيحدث ذلك؟ وهو سؤال سوف تجيب عنه الأسابيع والشهور المقبلة.

(أكاديمي مصري)

> نظام شرس سياسياً وأمنياً، وعاجز عن الوفاء باحتياجات مواطنيه الأساسية

الانفجار القادم في مصر

خليل العناني

وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر إلى مستوى غير مسبوق من التأزم والتعقيد إلى الدرجة التي جعلت كاتباً وباحثاً مرموقاً متخصصاً في الشأن المصري، هو الأميركي روبرت سبرينغبورغ، يصف مصر تحت حكم الجنرال عبد الفتاح السيسي، في دراسة له نُشرت قبل أيام، بالدولة المتسوّلة. فحسبه، أصبحت مصر تعيش، في الأساس، على المعونات والقروض الخارجية، سواء من حلفائها الإقليميين أو الدوليين، وذلك حتى وصلت ديونها الخارجية إلى معدلات غير مسبوقة تقدّر بحوالي 137 مليار دولار. أما اللافت في الأمر، فهو إشارة سبرينغبورغ إلى أن الوضع في مصر لا يمكن أن يستمر بهذه الطريقة، وإلا ستجد مصر نفسها أمام سيناريو قاتم أشبه بما يجري في لبنان حالياً لناحية الانهيار الاقتصادي ونقص السيولة المالية الكافية لتشغيل الاقتصاد وتراجع الإنفاق الحكومي، وما قد يترتب على ذلك من توترات اجتماعية. باختصار، قد تصل مصر إلى مرحلة الإفلاس المالي والاقتصادي خلال شهور، والحل الوحيد أمام السيسي لمواجهة ذلك مزيد من الاقتراض الأجنبي، وهو مجرد مؤقت.

يتزامن حديث سبرينغبورغ مع عدة مؤشرات أخرى حدثت في مدار الأسابيع الماضية، تعطي انطباعاً بأن مصر تنتظر مخاضاً صعباً خلال الشهور المقبلة. من ذلك مثلاً ما يتردّد عن وجود عجز في السيولة المالية لدى البنوك المصرية، وهو ما يؤثر على القدرة الاستيرادية للشركات ورجال الأعمال في بلدٍ يعتمد، في معظم احتياجاته الأساسية، على الواردات، والتي وصلت العام الماضي إلى ما قيمته 61 مليار دولار، وهو ضعف حجم الصادرات التي وصلت قيمتها إلى نحو 29,7 مليار دولار، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التي نُشرت منتصف الشهر الماضي (ديسمبر/كانون الأول). ولذلك، أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة من الشروط، من أجل منح سيولة طارئة للبنوك، أهمها أن يقتصر ذلك على البنوك ذات الملاءة المالية، مقابل ضمانات كافية، أهمها أن يكون سعر العائد المطبق أعلى من متوسط أسعار الإقراض السائدة في السوق، وأن يكون هذا التمويل قصير الأجل. ولعل أسباب ذلك الإجراء الذي اتخذه البنك المركزي هو الشعور بأن ثمّة أزمة مالية واقتصادية تلوح في الأفق، بسبب سياسات الاقتراض الخارجي التي يتبعها نظام السيسي بشراهةٍ غير مسبوقة، من أجل الإنفاق على مشاريعه الكبرى.

ويبدو أنّه ستكون لمسألة نقص السيولة لدى البنوك، والتي قد تصل، في مرحلة لاحقة، إلى مؤسسات الدولة ووزاراتها، تداعيات في ما يتعلق بالقدرة على دفع الأجور والرواتب والعلاوات للموظفين. وقد تابعنا على مدار الأيام الماضية احتجاجات نادرة داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) على تأخر صرف الحوافز والعلاوات منذ عام 2014. ولأول مرة نرى تجمعات واحتجاجات رافضة لاستمرار الوضع على ما هو عليه، من اقرب الشرائح الداعمة والمساندة للنظام الحالي، أو ما يعرفون تقليدياً بـ«حزب الكنبة». ومن غير المستبعد أن تتسع رقعة الاحتجاجات، كي تصل إلى فئات وقطاعات أخرى أكثر احتياجاً من الناحيتين، الاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت نفسه، تساهم سياسات الهدم والبناء العشوائية التي يقوم بها حلفاء السيسي والمنتفعون من سياساته الاقتصادية، في سكب مزيد من الزيت على النار، وزيادة نسبة الغضب والاحتقان والاغتراب لدى فئات كانت، في وقت من الأوقات، من أشدّ داعمي السيسي ونظامه، فعمليات الإخلاء وهدم المنازل القسري لم تعد مجرّد سياسة طارئة تجرى على هوامش البلاد كما حدث، ولا يزال، في مناطق شبه جزيرة سيناء، وإنما وصل الأمر إلى المناطق الحضرية وفي قلب العاصمة المصرية، مثلما يحدث حالياً في أحياء مدينة نصر (الحيان السادس والسابع)، وقد شاهدنا رفض الأهالي هذا الأمر واحتجاجهم عليه، عبر مقاطع فيديو، كان يتفاوض خلالها مسؤولو الدولة مع سكان تلك المناطق الذين يرفضون ترك منازلهم.

إذا وضعنا هذه المشاهد إلى جنب بعضها بعضاً، تكتمل لدينا صورة قاتمة لدولة مهلهلة، ونظام شرس سياسياً وأمنياً، ولكنه عاجز اقتصادياً واجتماعياً عن الوفاء باحتياجات مواطنيه الأساسية. في الوقت نفسه، ثمّة تراجع لا تخطئه العين في الكتل المؤيدة للنظام، والتي ساندته طوال السنوات التالية مباشرة للانقلاب، ولكنها بدأت تنفضّ عنه، أخيراً، نتيجة سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتراجعها. لم تقم ثورة يناير بين عشية وضحاها، لكنها كانت أشبه بنهر تجمّعت زُحَّاته ومياهه من مظالم اقتصادية واجتماعية وماس سياسية وإنسانية، أدّت، في النهاية، إلى الانفجار والخروج الكبير للمصريين من مختلف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية. لذلك، بعد مرور تسع سنوات عجاف على انقلاب الثالث من يوليو (2013)، لم يعد السؤال هو: هل ستنفجر الأوضاع في مصر أم لا، لكن متى سيحدث ذلك؟ وهو سؤال سوف تجيب عنه الأسابيع والشهور المقبلة.

(أكاديمي مصري)

> نظام شرس سياسياً وأمنياً، وعاجز عن الوفاء باحتياجات مواطنيه الأساسية

كاريكاتير — عنمان عبيد

ساحرة هاري بوتر تثير حنق إسرائيل

لميس أندوني

تتعرّض الممثلة إيما واتسون، بطلة سلسلة أفلام «هاري بوتر» الخيالية، لحملة إسرائيلية تتهمها بمعاداة السامية، بعد نشرها شعار «التضامن هو فعل» من صورة لتظاهرة مؤيدة للفلسطينيين، في ردة فعل متوقعة، لكن شرسة، شارك فيها السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، جلعاد أردان، وكانّ ساحرة سلسلة الأفلام الشهيرة هزّت عصاها لتجعل كلّ سكان العال

في تبعثر الواقع السوري

راتب شعبو

في الطبيعة، يمكن الكلام عن واقع موضوعي مستقل عن الوعي، ويمكن الوثوق في أن للواقع الطبيعي «الموضوعي» الكلمة النهائية دائماً، فالسراب الذي يتخيّله مسافر لا يمكن أن يتغلب، في أي حال، على حقيقة الصحراء القاحلة. كما لم تغير القناعة الراسخة للناس أن الأرض هي مركز الكون، من حقيقة أنها جرم صغير يدور حول الشمس. أما في الواقع الاجتماعي، على خلاف الواقع الطبيعي، يتغلب الوعي على الواقع، بمعنى إن تصورنا عن الواقع الاجتماعي، أو شكل وعينا به، أهم من الواقع كما هو، أي أهم من الواقع الذي اعتدنا أن نسميه «الواقع الموضوعي»، المستقل عن المشاعر والوعي. ويتغير الواقع الاجتماعي مع تغير تصورنا عنه.

إلى أي حد يمكن القول بوجود واقع اجتماعي مستقل عن الوعي؟ أم أن الواقع الاجتماعي لا يعدو كونه الصورة التي نعي وفقها هذا الواقع؟ لنفترض أن للواقع الاجتماعي الموضوعي وجوداً ما، وأن غالبية الناس تعي هذا الواقع بطريقة مخالفة تماماً أو مخالفة بدرجة معينة، لهذا الوجود أو لما هو عليه «موضوعياً»، فما هو الواقع الغالب أو المؤثر في هذه الحال، هل هو الحقيقة التي في الواقع أم «الحقيقة» التي في الوعي؟ هل هو الواقع «كما هو» أم الواقع «كما نتصوره»؟. إذا تقدمنا خطوة أخرى على هذه الطريق، يجوز لنا أن نتساءل: طالما أن هناك واقع واحد، فحين يكون التصوّر عن الواقع (كلامنا دائماً عن الواقع الاجتماعي) مخالفاً لحقيقته، أيهما يكون الواقع، ما هو قائم وغير مُدرك، أم ما هو مُدرك وغير قائم؟ أو بطريقة أخرى، هل الواقع، في هذه الحالة، هو الحقيقة أم الزيف؟ ولكن، في النهاية، أليس التصوّر الزائف عن الواقع، هو بدوره حقيقة، أي واقع قائم بذاته؟

يمكن أن تتلبّس الجريمة شخصاً أراد أن ينقذ شخصاً مطعوناً، ويمكن أن يؤخذ هذا الرجل الشهم على أنه المجرم، ويحكم عليه بالإعدام، لأنه اعتُبر في الوعي مجرماً. كما هو واضح هنا، لا تتغلب الحقيقة الموضوعية على الحقيقة الذاتية (القناعة العامة) التي تشكّلت عن الرجل. وفي الوقت نفسه، سوف يعيش المجرم الحقيقي على أنه بريء، بحسب تصوّر الناس عنه، أو كما تقول «الحقيقة الذاتية». كما ينطبق هذا الحال على الأفراد، كذلك ينطبق على المجموعات وعلى الأنشطة العامة، وهو ما يعطي دوراً حاسماً لتصوير الواقع وصياغة القناعات ونشرها بين الناس. الواقع الاجتماعي الغالب هو تصوّرنا عن هذا الواقع، لأن البشر لا ينشطون في واقعهم، إلا وفق وعي أو تصور محدد عن هذا الواقع. والكلام هنا، وهذا هو القصد، لا يتحدّث عن قناعات سياسية أو فكرية، بل عن قناعات تخصّ حقيقة ما يجري في الواقع، ولنسمها «الواقع الخام»، وهو المادة الأولية في مصنع القناعات السياسية والفكرية.

بعد التطور الواسع في وسائل الاتصال وزيادة القدرة على استقطاب مجموعات كبيرة من الناس على صفحات أو قنوات ... إلخ، صار يمكن التدخل بفعالية في صناعة الواقع الخام التي صارت محط الرهان الأول الذي تعتمده السلطات النافذة للحفاظ على ذاتها. على سبيل المثال، يكفي في الغرب أن تضيف صرخة «الله أكبر» إلى أي هجوم أو اعتداء حتى تصنع معطيات خام تضعه في «حقيقة» جاهزة. وكان يمكن لأميركا أن تصنع قناعة خام بأن لدى العراق أسلحة دمار شامل حتى تبني على هذه القناعة حرباً واسعة. وكان يكفي لنظام الأسد أن يرمي المظاهرات في بداية الثورة السورية بعبارات مثل عصابات مسلحة وإمارات إسلامية حتى تُنتج مادة أولية لقناعات معادية للمظاهرات. يحتاج الأمر، بطبيعة الحال، إلى مستنداتٍ معينة، مهما تكن هزيلة أو مفتعلة. يقود هذا إلى بروز إمكانية تجاور وتزامن أكثر من «واقع خام» في حالة صراع على الغلبة.

لم يعد التنازع يدور، والحال هذه، على مستوى القناعات السياسية والانحيازات الفكرية فقط، أي لم يعد صراعاً في الأيديولوجيا السياسية وحسب، فقد بات الصراع الأهم يدور على صناعة الواقع الخام، أو على صناعة الواقع الأولي. بات الصراع التحرّري بالتالي صراعا ضد تزوير الواقع، إنه صراع على الواقع الخام قبل أن يكون ضد توجهات سياسية أو اقتصادية معينة، ذلك أن أصحاب التوجهات التسلطية باتوا يعملون على احتكار صناعة الواقع الخام بغرض قطع الموارد عن التوجهات الأخرى المضادة. باتت هذه الحال ظاهرة مقلقة حتى في البلدان الديمقراطية، ولنا أن نتصوّر فاعليتها (نقصد فاعلية تشويه الواقع الخام) في بلدٍ محكوم لطغمة تسيطر على كل مقدّرات الدولة، وتمارس حرب حظر وإلغاء لكل اتجاه سياسي مخالف أو حتى مستقل، بصرف النظر عن لونه. في مثل هذه البلدان، يصبح الكلام عن صراع سياسي كلاماً في الفراغ، وتصبح معرفة الواقع مهمة شبه مستحيلة. وإذا أتيحت هذه المعرفة، فإن النسخ المزيّفة من الواقع والمدعومة بوسائل إعلام قوية تعيق نشرها وتعميمها، أو على الأقل، تجعل قطاعا مهما من الناس في حيرة وشك، أمام واقعات متجاورة ومتزامنة.

> الواقع السوري كان دائماً، وبشكل خاص بعد 2011، مزيجاً أو خليطاً من «واقعات» متزامنة ومتنافرة

يمكن القول إن الواقع السوري كان دائماً، وبشكل خاص بعد 2011، مزيجاً أو خليطاً من «واقعات» متزامنة ومتنافرة، تصنعها جهاتٌ متفاوتة القدرة على صناعة «الواقع الخام» المناسب لها ونشره. قد يصحّ هذا الوصف على الواقع في أي بلد آخر، ولكن «التميز» السوري الأول، ولا سيما بعد أن تحطّم إطار الدولة السورية كما تحطم إطار المعارضة (إذا كان قد التأم لها إطار أصلاً)، يكمن في غياب مركز ثقل سوري، تبقى الواقعات مشدودة إليه، مهما تنافرت فيما بينها، فيمنعها، على تعدّدها، من التبعثر.

و«التميز» السوري الثاني الذي يمكن رصده أن صناعة «الواقع الخام» ليس فقط صنعة جهات ذات مصالح تصنع الواقع كما يناسب مصالحها، بل أيضاً صنعة أفراد وفرت لهم تقنيات التواصل الحديثة إمكانية استثمار مواهبهم التواصلية. وبدلاً من الأمانة والصدق المفترضين بمن يتناول الشأن العام، يساهم كثيرون من هؤلاء في تشويه الواقع أو اختلاقه، بشكل عبثي، ذلك أن مصلحتهم في تغذية حضورهم التواصلي كيفما كان، تغدو مع الفشل العام المتراكم، أهم من حرصهم على حقيقة ما يقولون.

(كاتب سوري)

في الحاجة للنقد

سمير الزبن

تزدحم الساحة السياسية والثقافية بنوع مستفز من المراجعات النقدية للكتب التي تُلقيها المطابع في السوق يومياً، والذي يُبنى على مديح الكتب السياسية والأعمال الأدبية لاعتبارات خارجة عن النص وعن صنعة الكتابة، إذ تعتمد هذه المراجعات أساساً على العلاقات الشخصية والكتابة المدائحية المتبادلة (حكّ لي، لأحكّ لك). بذلك، توضع الأبحاث العميقة والرزينة إلى جانب الأعمال البائسة التجميعية الركيكة، كما توضع الأعمال الإبداعية الراقية إلى جانب الأعمال الهابطة على الدرجة ذاتها من الجودة. ولا يقبل قراء الأعمال السياسية والأدبية ولدعم أصدقائهم سوى مقارنة الأعمال الهابطة بالأعمال العظيمة لكبار الكتاب الذين عرفهم التاريخ وكانت أعمالهم لحظة تحول ثقافي. وفي هذه الحالة، من الطبيعي اعتبار أعمال هابطة ورديئة لا تستحق النشر ولا القراءة تشكل فتحاً جديداً في عالم التحليل الاجتماعي والسياسي والإبداعي، كارثة حقيقية. يعمل هذا النوع من المراجعات النقدية على خلط المعايير البحثية والتاريخية والفنية والأدبية التي يتم على أساسها الحكم على هذه الأعمال، لتبرير كلّ الأخطاء والخطايا التي ترتكب في هذه الكتب من تشويه وتزييف وضعف وركاكة، لكن ليست هذه الحال عند مروّجي الكتب الهابطة. إحدى أهم الوظائف التي تقوم عليها مراجعات الكتب والنقد الأدبي أن تكون دليل القارئ إلى الكتاب الجيد، وليس دليله لترويج الكتاب الرديء وإضاعة وقت القراء في قراءة كتب متهافتة لا تضيف أيّ معرفةٍ ولا أيّ قيمة جمالية. وهو ما يفتقد له كثير من مراجعات الكتب والنقد الأدبي التي إحدى أهم وظائفها تعزيل ساحة النشر السياسي والثقافي والفكري والأدبي من الأعمال الرديئة والمساهمة في تعزيز حركة تأليف وإبداع تستبعد الغث وتحافظ على السمين وترتقي به. بذلك، يمكن القول إن مراجعات الكتب والنقد الأدبي في العالم العربي غير صالحة دليلاً للقراءة الجيدة، فهي تحيل إلى قراءة أطنان من الأعمال الرديئة، بوصفها من خيرة الأعمال. وما يزيد الطين بلة سهولة طبع الكتاب، انخفاض تكلفته، خصوصاً أنّ جل دور النشر العربية تطبع أعداداً متواضعة من الكتاب. ولا تتورّع دور كثيرة أن تطبع أيّ كتاب، طالما أنّ المؤلف قادر على دفع كلفة الكتاب وأرباح الدار من دون عناء التوزيع. تدافع دور النشر عن هذا الفعل بأنّها مضطرّة له، حتى تدعم الكتاب الجيد، في ظلّ التراجع المرعب لسوق الكتاب في العالم العربي، لكنّ دعم الجيد لا يبرر طبع الرديء والتربّح من ورائه. وبذلك يمكن القول إنّنا في العالم العربي نملك، على الأغلب، دكاكين للنشر وليس مؤسسات نشر، فنحن نفتقد فعلياً مؤسسات النشر التي تتعامل مع عملها بوصفه صناعة. يعمّ هذا النوع من القراءات والنقد الساحة الثقافية العربية، مع استثناءات تثبت القاعدة ولا تنفيها. لا يقتصر هذا النوع من القراءات المجاملة والمنحازة على المراجعات الصحفية التي تنشرها الصحف اليومية التي يُعاب عليها أنّها تنشر نقداً انطباعياً وترويجياً وسريعاً فحسب، بل يشمل المراجعات المتخصّصة في المجلات الدورية المتخصصة، وصولاً إلى النقد الأكاديمي، ما يجعل الكارثة أكبر وأخطر من مديح هذا الكتاب أو ذاك، والتذرّع بأنّ الجميع يفعل ذلك، والكارثة الأكبر أنّ مادحي هذه الأعمال عندما تسألهم رأيهم الحقيقي فيها، تكتشف أنّهم يحملون رأياً مناقضاً لما نشروه، فهم يعرفون ويدركون أنّها أعمالٌ هابطة، أما لو كانت هذه قناعتهم الحقيقية بهذه الأعمال بصفتها أعمالاً مهمة، لكانت تلك نصف مصيبة. تحتاج كلّ ساحة ثقافية حركة مراجعة ونقد فاعلة ومؤثرة لما ينشر فيها من كتب وأعمال إبداعية. ومن دونها لا يمكن للحركة الثقافية أن تستقيم وتؤدي دورها الفاعل في مجتمعاتٍ تحتاج الكتب كما تحتاج الماء والهواء، وحتى يتم تقويم حركة النشر المتزايدة وتقييمها، يحتاج الكم الهائل من الكتب والأعمال الأدبية التي تلقيها المطابع في السوق الثقافية إلى مراجعات وفرز نقدي، وهي مهمة ضرورية وملحّة ويومية. لأنّه في عالم اليوم، لا يمكن للقراءة أن تكون تجريبية، فقد أصبح وقت البشر ثميناً وقصيراً بسبب عامل السرعة الذي يصيب العالم كلّه بالدوار، بما فيه نحن، وهذا ما يزيد في مسؤولية المراجعات النقدية عن الأوضاع الثقافية العربية المتردّية. ولذلك، لا يمكن اليوم للقارئ أن يقدم على قراءة عشرة كتب ليحظى مصادفةً بكتاب له قيمة، طالما أنّ كلّ الكتب يتم مدحها عندَ مراجعتها نقدياً. مع رفع القبعة للقراءات العميقة والمسؤولة، على قلتها، في زمن السطحية السائد. تعطي متابعة المراجعات النقدية الانطباع بأنّ الأعمال الإبداعية تولد كاملةً لا تشوبها شائبة، بصرف النظر عن التجربة الكتابية لصاحبها، فكلّ الأعمال التي يتلقاها سوق الكتب عظيمة. ولأنّ الأعمال البحثية والتحليلية والإبداعية لا يمكن أن تولد كاملة، مهما بلغ مستوى العمق والمهنية والتألق والجمال للعمل الأدبي، فإنّ مهمة المراجعات تكمن في التدقيق بهذه الأعمال. وبالتالي، الملاحظات النقدية لا تضعف العمل، بقدر ما تساهم في نقاش أفكاره، فكلّ عمل عظيم ناقص، يقول ويخفي، يكشف ويحجب، وهذا يعني أنّه ليست هناك أعمال كاملة ونهائية، وإلا ليس هناك أيّ معنى لأن يكتب كاتب كبير كتاباً آخر. وإذا صحّ هذا في الكتابة العظيمة، فكيف الحال في كتابةٍ ما زالت تحبو؟! لا يكفي أن يتذرّع بعضهم بأنّ المراجعة كتابة على الكتابة، وأنّه نصٌّ على هامش متن. مثل هذه الذرائع هي ما تبرّر استقالة المراجعة والنقد من وظيفته، والوقوع في مصيدة النقد المجامل بوصفه أضعف الإيمان في ظل التردّي الثقافي الذي يشهده العالم العربي، باعتبار أنّه لا يوجد قارئ في العالم العربي، فما نكتبه لا أحد يقرأه، حسب بعضهم.

> مراجعات الكتب والنقد الأدبي في العالم العربي غير صالحة دليلاً للقراءة الجيدة

إذا كانت الاستقالة من النقد باعتباره عملاً لا معنى له ونباتاً طفيلياً على عملية التأليف والإبداع مفهوماً، فإنّ استقالة النقد والتعويض عنه بمدائح لهذا وذاكَ بلا معنى ولا مبرّر، فإنّ هذا لا يجعله عملاً لا معنى له فحسب، بل يجعله عملاً منحطاً ومسيئاً بامتياز.

(كاتب سوري في فرنسا)

فرنسا وتصاعد المدّ والخطاب الشعبوي

عمر المرابط

يتفق المتابعون للشأن الفرنسي على أن الانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستعرفها فرنسا بعد أقل من ثلاثة أشهر تتميز مقارنة مع سابقاتها في السنوات الأخيرة، بسبب عدة عوامل، بل تهديدات تلقي بظلها على مسار المسار الديمقراطي في فرنسا وفي النقاش السياسي العام الذي تعرفه فرنسا كلّ خمس سنوات، والذي غالباً ما يكون حامي الوطيس، إذ من خلاله يختار الفرنسيون، ليس الرئيس فحسب، بل النواب البرلمانيين أيضاً، وبالتالي الحكومة المقبلة، في نظام الجمهورية الخامسة شبه الرئاسي. التهديد الأول تشكّله الجائحة التي تضرب فرنسا، خصوصاً مع الانتشار الواسع لمتحور «أوميكرون» الذي ينذر بإجراء الانتخابات في ظروف غير ملائمة صحياً على المستوى السياسي، خصوصاً لعقد التجمعات الانتخابية الكبرى التي كانت تعرفها فرنسا إبّان الانتخابات بهدف عرض البرامج الانتخابية والتعريف بها، ما جعل الحملة الانتخابية تتركّز أساساً على وسائل الإعلام المرئي والمسموع. يستغل الرئيس ماكرون الذي لم يعلن بعد عن ترشحه رسمياً الجائحة لتقوية حضوره الإعلامي وتمرير رسائله السياسية، كي يبقى وحده محور النقاش، وتبقى قراراته موضع السجال. وبذلك يهيمن على الآلة الإعلامية التي يحاول المرشّحون الآخرون استغلالها أيضاً، وهو ما دفعهم إلى الاحتجاج بطريقة شعبوية على كلّ قرارات الرئيس، بل يمكن القول إنّ الانجراف للخطاب الشعبوي لم يسلم منه الرئيس نفسه، حينما قال إنه يريد تنغيص الحياة على غير الملقحين، مستعملاً كلمة يترفع الكاتب هنا عن ذكرها للقارئ، وأحدثت عدة ردود فعل شاجبة هذا الأسلوب، سيما من منافسي ماكرون الذي لم يثنه الجدل الذي أشاعته تصريحاته عن كلامه، ولم يدفعه إلى التراجع عنه، أو الاعتذار، ما يدفع إلى القول إنّ التصريح مخطط له، ويدخل في صلب استراتيجية التسويق السياسي للرئيس، والتي تهدف أولاً إلى ضرب القاعدة الانتخابية لليمين المتطرّف التي ينتمي إليها أغلب رافضي التلقيح باستعمال ألفاظ نابية فظّة، واتهامهم بطريقة غير مباشرة بتقويض الأمن الصحي للفرنسيين.

الهدف الثاني تسليط الضوء على تناقضات حزب «الجمهوريون» وتذبذب مواقفه في قضايا عديدة، ومنها الانتقال من الجواز الصحي إلى جواز التلقيح الذي تعوّل الحكومة الفرنسية على تبنيه قبل منتصف شهر يناير/كانون الثاني الجاري، وهذا ما ظهر جلياً من خلال رفض أغلب نوابه التصويت على مقترح الحكومة ضداً من توجيهات مرشّحة الحزب الداعمة للقرار، ما أخرج إلى العلن تشتت مواقف الحزب، وهذا ما يريده ماكرون، إذ تعتبر فاليري بيكريس أكبر منافسيه، وقد تفوز بالرئاسة، إذا استطاعت المرور إلى الدور الثاني، إذ ستلتف حولها كل القاعدة الانتخابية لليمين، عدا كلّ الغاضبين من ماكرون من كلّ حدب وصوب، ناهيك عن بعض مناصري اليسار الذين يرون في وصول اليمين إلى الحكم السبيل الأوحد لعودة اليسار إلى الحكم في السنوات المقبلة.

وقد جاء تصريح ماكرون بعد انتقادات كبيرة طاولته من اليمين الفرنسي، بمعتدليه ومتطرّفيه، في أول يوم من هذه السنة التي اعتبرت وضع العلم الأوروبي على باب قوس النصر الشهير في باريس، في إشارةٍ إلى بداية ترؤس فرنسا الاتحاد الأوروبي، من دون وضع العلم الفرنسي إلى جانبه، انتقاصاً من السيادة الفرنسية، واستخفافاً بالشعب الفرنسي، وسبّة في حق الجندي المجهول الذي يُحتفل به في المكان، ما دفع الحكومة الفرنسية إلى سحب العلم الأوروبي بعد يوم من وضعه، متحججة بأنّ ذلك كان مبرمجاً وليس تراجعاً أو هزيمة أمام الضجّة الإعلامية التي أحدثتها المعارضة.

تردّي الخطاب السياسي مستمرّ، مع استعمال كلّ مرشّح ألفاظا نابية ومثيرة، بل يلجأ بعضهم، مع ضعف إبداعه اللغوي في هذا المجال، إلى النبش في الماضي لنفض التراب عن مصطلحات فظّة فجّة استعملت سابقاً، مثل إعادة استعمال مرشّحة اليمين وجوب غسل الضواحي بـ«الكارشر» (Karcher)، من أجل تنقيتهم من حثالة الناس وأوساخهم، وهي الكلمة التي استعملها ساركوزي عندما كان وزيراً للداخلية، في استفزاز واضح لأبناء الضواحي والمناطق المهمشة الفقيرة. وهكذا تلقفت وسائل الإعلام الخبر وتناقلته، وكلّ أمل صاحبة التصريح أن يمكّنها من الصعود في استطلاعات الرأي، ويتيح لها فرصة المرور إلى الدور الثاني. هي، إذاً، حسابات سياسوية ضيقة لا تمُتُّ إلى روح السياسة الإصلاحية بأيّة صلة، تجعل من الخطاب الشعبوي خريطة الطريق للوصول إلى الرئاسة، إذ يجعل كلّ هذا الكلام الذي يتصدر الصفحات الأولى للجرائد، وتفتح به النشرات الإخبارية كلّ يوم، الحديث عن البرامج السياسية في المواضيع التي تهم المواطن الفرنسي، وتمسّ حياته بشكل مباشر، يمر مر الكرام، لا يعرّج عليه إلّا بعد استنفاد الحديث في الملاسنات التافهة التي تطبع هذه الحملة الانتخابية، وتنزل بها إلى أسفل سافلين. لكن، أليس هذا ما يبحث عنه الناخب المواطن الفرنسي بعدما جرّب كلّ الوصفات الانتخابية يميناً ويساراً، ويئس من الحلول المقترحة المزمع تنفيذها؟ قد يكون هذا هو الجواب، فقد مرّ الزمان الذي كان النقاش فيه محصوراً في البرامج الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فقد حارت عقول المواطنين، فقدت الثقة في السياسيين، ولم تعد تصدّق أيّ أحد، خصوصاً أنّ الجميع، من دون استثناء، يخلف تعهداته ولا يلتزم بها، وأصبحت الوعود لا تلزم إلا من يتلقاها ويؤمن بها...

> حسابات سياسوية ضيقة لا تمُتُّ إلى روح السياسة الإصلاحية بصلة، تجعل من الخطاب الشعبوي خريطة الطريق إلى الرئاسة

(كاتب مغربي في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads